التعريب

تعريب الاسم الأعجمي أن تتكلف العرب ادخاله في لغتها وتجريه على منهاج أبنية كلمها ومخارج حروفها . ويسمى اللفظ الأعجمي بعد ذلك معرّبا لما صبغ به من الصبغة العربية

والقول باشتراط التغيير في المعرّب حتى يصبغ بالصبغة العربيّة هو قول جمهور أئمة اللغة وأصحاب المعجمات . إذ لم يرد في المعرّب بغير تغيير الا النزر اليسير ، وهو في حكم الشاذّ

وانواع هذا التغيير مبسوطة في كتب المعرّب وأصول اللغة وكتب النحو والصرف . فلتراجع ثمة

والتعريب وضعٌ لغويٌّ لا مجازيّ . وهو يساوي الوضع العربي الارتجالي . فاذا كوّن عربي من مجموع حروفٍ لفظاً مهملا ، ووضعه بازاء معنى ، يصبح باذاعته بين قومه مستعملا ؛ كذلك اذا نقل ذلك العربي لفظاً من كلام العجم كان عنده ابتداء وعند قومه بمنزلة المهمل ثم باذاعته وتعارفهم عليه يصير عندهم مستعملا موضوعاً على المعنى الجديد ، لا فرق بينه وبين اللفظ العربي ؛ اذ لم يكن وضعه الاعجمي معروفاً لديهم من قبل. والقول بأن التعريب وضعٌ لغوي هو المفهوم من كلام أهل اللغة

والعرب الذين يصح منهم الوضع اللغوي لا المجازي ويمتدُّ بعربيتهم هم عرب الجاهلية وعرب الاسلام الى أواسط القرن الثاني . وبعضهم يجعل ذلك خاصاً بفصحاء الامصار ، ويرى بعضهم أن فصحاء العرب بقوا في أواسط جزيرتهم الى أوائل القرن الرابع . وغير هؤلاء مستعجم أو مولّد ، وان كان عربيّ النسب . ولم يجسر أي امام من أئمة اللغة على ان يقول إن ما جاء في كلام غيرهم مما لم ينطقوا

به عربيٌّ ، فصيح ؛ بل يقولون انه ملحون أو أعجمي ليس من اللغة الفصيحة في شيء

والشعوب التي تسمى الآن عربية ويبلغ عددها نحو ستين أو ثمانين ألف ألفٍ ليست عربية بالمعنى السابق ؛ بل عربية بالنسب أو بالبيئة ؛ وبأن لغتهم أقرب اللغات الى الفصيحة ، وليست فصيحة ؛ بل هي عامية أو دارجة أو مولدة

كل مباحث علوم اللغة انما هي في الفصيحة لا العامية . والفصيحة هي لغة القراءة والكتابة . وليس لنا بحث في العامية مطلقاً ، ولا يكون شيوع اللفظ فيها وهجره في الفصيحة حجة على انه يجب على الفحصاء استعماله

وقياس اللغة العربية الفصيحة على لغات شعوب أوربا غير صحيح ؛ لأن لغات أوربا في الجملة عامية وليس لها فصيحة مخصوصة كما لنا . ولو كنا مثلهم لفعلنا فعلهم وجاز لنا استعمال كل لفظ من أي لغة

انّ مسألة رواية اللغة الفصيحة مسألة نقلية محضة ، لا دخل فيها للهوى ولا للعصبية ولا للرأي ولا للقياس المنطقي ؛ فما رواه أئمة اللغة الموثوق بصحة روايتهم من الالفاظ الموضوعة وضعاً ارتجالياً أو منقولا أصلياً أو معرباً فهو العربي أو المعرب الفصيح ، وما سواه أعجمي أو مولد ؛ فكما لا يجوز لنا أن نغير فيما رووه من أصول الاعراب والبناء لا يجوز لنا بالأولى أن نزيد في لغتهم ما لم يستعملوه من الألفاظ . واذا لم نعبأ برواية أئمة اللغة والنحو وأقيستهم وآرائهم ، وقلنا افتياتاً : هم رجال ونحن رجال ؛ فقد خرجنا عن كل ربقة علمية ، وتجاوزنا حد التفريق بين الفصيحة والعامية ، وخلطنا بهما أيما خلط

واذا كانت اللاتينية واليونانية القديمتان اللتان انقرض اهلهما هما عند الاوربيين بمنزلة الفصيحة عندنا فكما لا يملك الطلياني والرومي ان يزيد الآن

فى معجم اللاتينية أو اليونانية القديمة لفظا من عاميته أو من لغة أخرى كذلك لا نملك نحن أن نزيد فى معجم الفصاحة التى انتقرض أهلها لفظاً عامياً أو أعجمياً . ولو جاز لنا الزيادة فى الألفاظ لجاز لنا الزيادة فى كيفيات البناء والاعراب كما تقدم ، ولم يقل أحد بهذا ولا ذاك

إن اللغة العربيـة لا تنمو بزيادة الوضع اللغوى من جديد ، سواء أكان ارتجالاً أو تعريباً ؛ وانما تزيد بطرق زيادتها القياسية ، وهى الوضع المجازى والاشتقاق والنحت

أما المجاز فصحيح الأقوال المروية عن أئمة اللغة فيـه أنه قياسى بشرط القرينة المانعة من ارادة المعنى القديم والعلاقة بين القديم والحديث . والعلاقات المجازية تقرب من أربعين علاقة بحيث يستحيل مع مراعاتهـا العجز عن وضع اسم لأى مسمى اذا لم نرفضه لمجرد الشهوة والهوى ، ونمتعض منه لقلة استخفاف آذاننا لجرْسِه ونَغَمه

والمجاز اذا شاع استعماله اصبح حقيقة عرفية ، له ما للحقيقة من الاعتبار ؛ على أن الدلالة التامة هى بالعرف لا بأصل الوضع . واذا بحثنا فى الفاظ أى لغة ، ومنها العربية ، وجدنا ان نحو نصفها أصله مجاز شاع استعماله فأصبح حقيقة ؛ اذن فالمجاز أكبر عامل فى نموّ اللغة . وهو (قياسى) مهما أدّى الى الاشتراك

والاشتراك ضرورى فى جميع اللغات . لان الفاظ كل لغة محصورة متناهية ، والمعانى غير محصورة ولا متناهية ؛ فلو وزعت الالفاظ على المعانى وجب المصير الى الاشتراك حتما ؛ وانما الذى يسهّل الاستفادة هى القرينة أو العرف ، على اننا اذا توخينا فى النقل المجازى اللفظ الذى هجر معناه عدم الاشتراك أو كاد

وأما الاشتقاق فكثير من ابنيته قياسى اتفاقا ، وبعضها مختلف فيـه ،

وبعضها سماعي ، والاول والثاني كافيان في سدّ خلّة اللغة اذا احتاجت الى مزيد

وأما النحت فهو قليل الاستعمال في العربية ، لانها ليست لغة زوائد في الجملة ، ولذلك لم يقس فيه الا وزن الفعللة وما اشتق منها مثل الحسبلة والبسملة ، فليس من عوامل نمو اللغة العظيمة ، ولا يصح الاعتماد عليه في ذلك

ويتشدق مستعجمة زماننا بقولهم : ان اللغات كأهلها كائن حيّ خاضع لقانون التجدد والدثور فجمودها على حال واحدة محال . ونحن نجاريهم ونقول : ان اللغة العربية كائن حي خاضع ايضاً لقانون التجدد والدثور ، فدعوى جمودها أو عجزها عن التعبير عن المسميات الحديثة باطلة . اذ قد علم أن طرق التعبير بالمجاز والحقيقة العرفية والاشتقاق لا تنتهي الى حدّ ، بل العجز والقصور عند من لا يسلك هذه الطرق ، ولا يكلف نفسه مؤونة البحث والتنقيب في كتب اللغة عما يريد ، ويستنيم الى الاعجمي حتى ينسخ على طول الزمان لسانه أوّلا ، وجنسه ثانياً ، وحريته ثالثاً ، ويتعزّى بقوله ان التعريب قياسي ، اعتماداً على أن العرب استعملوه وهو ابن العرب ووارثهم ، اذن فتجدّد حياتها انما هو بتجدد حياة أبنائها ودثورها بدثورهم ، فاذا أرادوا أن يكونوا هم أحياء عقلاً وحريةً كانت لغتهم حية نامية أيضا

والتعريب في اسماء الاجناس لا الأعلام ليس قياسيا بل هو سماعي . إذ أجمع أئمة اللغة على أن المعرّب هو ما ورد في القرآن الكريم والاحاديث النبوية والشعر أو النثر المروى عمن يُحتجُّ بعربيتهم . واجماعهم في ذلك حجة . والا فلا معنى لقبوله في النحو مثلا ورفضه في هذا الموضع (راجع كتب المعرّب والمزهر وكتب الاصول)

والذي جعل التعريب غير قياسي قلة ماورد منه عن العرب . اذ لا يزيد

ما فى جميع المعجمات وكتب اللغة التى بأيدينا من أسماء الاجناس لا الاعلام على الف كلمة . وأنا أتحدّى من يأتى بأكثر من ذلك من المعرَّب الصحيح . واذا تساهلنا وادّعينا بلا حق أن كل ما ورد في كتب الطب والفلسفة من الاسماء الاعجمية معرب صحيح فلا أقول انه يزيد على أكثر من الف أيضاً وهو قول أتحدّى فيه الخصم كذلك ، فاذا كانت العربية في معجم واحد (كلسان العرب) جمع مئات الالوف من صور الكلمات ، فما ظننا بألف كلمة معربة صحيحة وضعت كما يقول اكثر الائمة للتظرف والتحذلق وادّعاء التمدين لا للحاجة اليها ، كما يستعمل كثير من مستعجمة زماننا ومفتونيهم كلمتى (بُنْجور وبَنْسوار) على كثرة ألفاظ النحية العربية . إن وجود مثل هـذا العدد القليل بالاضافة الى الفصيح لا يكفى أن يقاس عليه غيره

وكل ما يقال من أن كثيراً من الفاظ العربية منتزع من اللغات الاخرى فهو كلام بلا تحقيق ، لأن التوافق : إما أن يكون بين العربية وأخواتها السامية ، وإما أن يكون بينها وبين اللغات الاخرى الاجنبية . فاذا كان الاول فدعوى ان العربية أخذت من أخواتها ، لان أخواتها هى التى أخذت منها ، تحكمٌ ومجازفة . بل المعقول انها جميعاً أخذت من أمهـا السامية المجهولة ، على ان هناك فريقا من العلماء يستظهر ان العربية هى أم اللغات السامية القديمة

واذا كان الثانى فباطل أيضا ، لان العرب عدنانيّهم وقحطانيّهم هم سلائل الامم السامية سكان العراق والجزيرة والشام من البابليين الكلدانين والاشوريين والآراميين والحثيين والعمالقة ، وكلهـا أمم ذات حضارة قديمة وشرائع وضعية وسماوية ، سبقت حضارة اليونان والفرس والروم . والمعقول ان المتأخر يأخذ عن المتقدم . ثم اذا علمنا أن قدماء المصريين أساتذة العالم القديم هم ساميون منذ (مينا) أى إخوة للعرب ، ولغتهم تتفق والعربية فى أكثر من النصف ، وهم قد فتحوا

البلاد ، وخالطوا العباد ، فما المانع أن يكون ما توافق من الالفاظ العربية وغير اللغات السامية منقول عن أصل سامى مصرى قديم ، إن لم يكن من حتى أوفينيق أو آرامى الخ

على أن من العرب أنفسهم من كان لهم حضارة عظيمة وتجارة منتشرة كأهل الجنوب وأهل الشمال

وقد أجمع الائمة على ان الاشتقاق من المعرَّب سماعى لا قياسى . فما ورد عن العرب يحفظ ويستعمل كأنه عربى ولا يجوز الاشتقاق مما لم يشتقوا منه . والمسألة مسألة نقل لا عقل (راجع الطراز المذهب وشفاء الغليل والمزهر وغيرها)

وليس لمجيزى التعريب لغير العرب حجةٌ نقليةٌ الا قولهم ان التعريب فعلته العرب ضاربين صفحا عن كونه قياسيا أو سماعيا وعن المراد بالعرب الذين يحق لهم ذلك . وقد بينا خطأ هذه الاوهام . وأكثر شبههم منشؤه الرغبة والكراهة اللذان هما أثر من أثر الوجدان المطاوع أبداً لحالة المؤثرات العرضية الوقتية ، ويتمثل أكثر شبههم فيما يأتى :

أولا ـ توحيد لسان العلم في جميع اللغات ، وفى ذلك من تقارب الامم مالا يخفى ، وكذلك فعلت أمم أوربة

ونقول إنما فعلت أمم أوربة ذلك لتقارب أصول لغاتها وهجاء حروفها ولعدم محافظتهم على لغة دين أو جنس . أمَّا ولا تقارب بين لغاتنا ولغاتهم وبين هجائنا وهجائهم ، ولنا دين لا يكون التعبد به أو فهمه الا باللغة الفصيحة ، ولنا جنس نريد أن نجمع بين شعوبه بلسان عام واحد ، فلا وجه اذاً لتوحيد لسان العلم .على أننا لو أجزنا التعريب الجديد لكنا أجرينا الكلمة على قانون لغتنا وكتبناها بحروفنا . فلا يفهم الاوربى منها الا كما يفهم العربى من لفظ (أشميت) أى احمد

و(أڤسين) فى ابن سينا و(لوكير) فى القاهرة و(جواد الكوثير) فى الوادي الكبير (وجبرولتار) فى جبل طارق . وطالما والله أتيت الى الصيدلانية من الافرنج وطلبت منهم أدوية مجهزة محافظاً على اسمها الاعجمى بقدر ما استطيع مع معرفتى بهجاء الفرنسية فى الجملة فلم أنجح كثيراً فى إفهامهم ما أريد ، لمكان النبر العربى من لسانى . وبعد فما الذي اجدى من تقارب اللغات العلمية فى أوربة ، هل أدى ذلك الى النتيجة المرتجاة وهى تقارب الامم ؟ لم يزالوا وما زالوا ولن يزالوا في شقاق مبين ، على أن هذا ليس مسلماً على اطلاقه ، بل نرى بعض ممالك أوربة المتمدينة عمل ويعمل على رجوع لغة العلم عندهم الى أصول لغتهم الجنسية وهجر الغريب

ثانيا ـ وجوب احترام التسمية التى أطلقها مخترع الشيء أو كاشفه عليه

ونقول ان هذا الجواب ليس عقلياً ولا شرعياً ولا لغويا . وان أرادوا أنه وجوب ذوقى فليس الذوق ورقة الاحساس والمجاملة مما يعتد به فى أمر احياء اللغات أو إماتتها . ويكفينا حسنَ ذوق ومجاملةً ما أفتناه من كثير حقوقنا

ثالثا ـ تحقق العجز فى نقل أسماء اصطلاحات الفنون والصناعات وأنواع النبات والحيوان والجماد التى قد تبلغ أسماء أنواع النبات منها أكثر من مائتى الف، وأكثر منها انواع الحيوان والجراثيم

ونقول ـ على فرض جواز ذلك ـ غير مسلَّم أن كل هذه الانواع لها أسماء مستقلة بذاتها مصطلح عليها ، وانما هى أنواع لها صفات توصف بها ، كما يقال : الجراد الاصفر ذو الاجنحة الرقطاء الكبير الرأس غير الجراد الاخضر الصلب الاجنحة الصغير الرأس . فهذه ليست أسماء بل شرح حقيقة مركب من أسماء أصلية واردة فى المعجمات . والا فلو كانت هذه الانواع التى تعد بمئات الالوف

لها أسماء متميزة مستقلة بذاتها فاين هو المعجم الذى يضم بين دفاته هذه المئات الالوف بل الالوف الالوف لو كان به أسماء الحيوان وغيره أيضا ، وبأى لغة هو ، وما اسم مؤلفه او مؤلفيه ؟ ماسمعنا بمعجم جمع أكثر من خمسين الف كلمة فى غير اللغة العربية

اذن فالمعقول ان اللازم للغة العلم لايزيد على خمسة عشر الف كلمة أو عشرين الف توضع كل الف منها فى نحو سنة

رابعا ـ صعوبة ترجمة كثير من الاسماء المفردة الدالة على معان متعددة بلفظ واحد عربى يؤدى معناها بالضبط مثل (التيليفوجراف) ومعناها التصوير الشمسى عن بعد و (الفوتوليتوجراف) ومعناها التصوير بالشمس على مطبعة حجر

ونقول ان هذه الاعجمية المركبة من تحت عدة كلمات لاتينية ويونانية لايفهمها الاوربى نفسه بمعناها الصحيح الا بالعرف والمواضعة . فنحن لو وضعنا كلمة مفردة فيها بعض المناسبة لهذه المعانى واصطلحنا عرفا على اطلاقها على هذا المسمى لأدت المعنى بحذافيره . والسر فى الدلالة للعرف لالجوهر الاسم ، ومع ذلك فاضطرت معرفة مصادر هذه الاسماء الاوربيين ان يدخلوا في مدارسهم تعليم اللاتينية واليونانية ، فهل يراد بنا ان ندخل في مدارسنا تعليم اللاتينية واليونانية لنفقه أوجه دلالة هذه الالفاظ ، ونحن الى الآن لايقرأ ويكتب منا أكثر من ثمانية في المئة ؟

خامسا ـ قصور لغتنا عن تأدية المعانى التي لها نظام خاص يعلم به نوعها أو جنسها أو فصلها أو رتبتها أو تركيبها لانها لغة زوائد ، ولغة القوم لها زوائد تدل على هذه الفروق مثل : كلورود ـ كلورات ـ كلورايدريك الخ

ونقول غير مسلم ان كل هذه الزوائد تدل على الفروق بالوضع اللغوي الاصلي

وانما جاءت دلالتها بطريق العرف والاصطلاح . فنحن لو وضعنا بعض الحروف ذات المعاني كياء النسب مثلا او الكلمات الصغيرة سابقة للاسم او لاحقة وتعارفنا عليها لافادت تلك المعاني لامحالة . هذا والوفاق في هذه الاسماء لم يراعَ بالضبط عند جميع أمم أوربا ، بل هم مختلفون فيها اختلافهم في الملل والسياسة

سادسا ـ شيوع الاسماء الاعجمية بين العامة وهم السواد الاعظم وكثير من الخاصة ، وتعذّر ارجاعهم عنها الى الفاظ عربية فصيحة

ونقول: أما العامة فلهم لغة خاصة بهم وموضوعنا لغة القراءة والكتابة ، فمتى تعلّم العامة القراءة والكتابة تعلموا الالفاظ الصحيحة . وبعد فنحن لا نزال على ابواب العلم ولم يذع بيننا الا الفاظ قد لا تزيد على خمسمائة أو الف ، وهو عدد يسيرٌ ازاء مانستقبله من ترجمة عشرات الالوف من الكلمات الاعجمية

أما أدلتنا غير النقلية على وجوب الابتعاد عن التعريب فمنها :

اولا ـ المحافظة على سلامة اللغة من فشو الاعجمي فيها لان التساهل في أمره يفضي الى تولد لغة اخرى كما وقع في اللغة المالطية والجزائرية التي أوشكت أن تلحقها . وليست العامية الا عربية تسوهل في ضبطها وقبول الاعجمي بها فانسلخت من جنسها

ثانيا ـ المحافظة على سلامة فهم القرآن والحديث الكريمين ، وهما كل الدين ، اذ لو تساهلنا وأدخلنا من الاسماء نحو عشرين أو ثلاثين ألف كلمة (ولا أقول مئات الالوف كما يقول بعضهم) وعلمنا أن الحي المستعمل من الفصيحة لا يزيد على هذا العدد لاصبح نصف لغتنا فصيحا ونصفها أعجمياً أو بالحري تصبح لغتنا مالطية او شبيهة بها ولاختلط الامر واثر الفساد في حالة مدارسة القرآن وكتب السنة واستغلق علينا فهمها (لاقدر الله)

ثالثا - المحافظة على البقية الباقية من مميزات جنسنا العربى . اذ لا تكون جامعة جنسية بغير اللسان العام الذى يتفاهم به الجميع على السواء . فلو تساهلنا نحن المصريين فى استعمال الفاظ أعجمية تناسب بيئتنا وحالنا وتساهل غيرنا من الامم العربية بما يناسبه لانفصمت بعد حين عرا الجنسية العربية واصبح لكل شعب عربي لسان خاص يقرأ أو يكتب به كما حصل بين شعوب اللاتين والصقلب والتوتون ، فلما آن عليهم الحين للاستعانة بالجامعات الجنسية فى الازمان الحاضرة بقيت اللغات عقبة كئوداً فى وجوه المنادين بها لاعتقاد العامة أن اختلاف اللغة من اختلاف الجنس . فمن الخرق أن نفكك أوصالنا ، ونشتت شملنا ، فى الوقت الذى تريد فيه الامم الحية أن تلم شعثها وتوحد شعوبها

رابعا — توسيع نطاق العربية وجعلها لغة علم وصناعة ، اذ ينقلنا كثيراً من الاسماء العربية المهجورة لمعانٍ اصطلاحية نكون قد زدنا فى مدلولات اللغة والفاظها شيئاً كثيراً ، وفى ذلك خير حياة للامة

خامسا — عدم الاستفادة من المعرَّب بعد صبه فى القالب العربى ، فلا الاوربى يفهمه ، ولا يتيسر لنا به التقرب المزعوم اليه . اذن وجب علينا أن نعتمد على الله ونشرع فى وضع كلمات للمسميات الحديثة ، ويراعى الاهتمام ابتداء بالكلمات الشهيرة الاستعمال فى مبادىء العلوم والصناعات ثم بالتى تليها فى المرتبة وهكذا . والله الموفق

احمد الاسكندرى

﴿ مفتاح الاستقلال ﴾

اذا استُعبِدتْ أمةٌ ففى يدِها مفتاح حبسها ما احتفظت بلُغتها

حكيم